

تحسن نمو الاقتصاد الكويتي غير النفطي على إثر المشاريع والإصلاحات المالية المعتدلة

الآفاق والتوقعات

- توقعات باستمرار تعافي النمو غير النفطي ليصل إلى ٣,٥٪-٤٪ في ٢٠١٨ و ٢٠١٩ مع تزايد الانفاق الرأسمالي واستقرار القطاع الاستهلاكي.
- العجز المالي يبدو أكثر استقراراً في ٢٠١٩/٢٠١٨ و ٢٠٢٠/٢٠١٩ مع توقعات بتباطؤ التصحيح المالي واستقرار أسعار النفط.
- توقعات بتسارع التضخم على خلفية رفع أسعار الكهرباء والماء وضعف الدولار، بعد تراجعته في ٢٠١٧ بسبب تراجع التضخم في خدمات المسكن.
- نمو قوي للائتمان بما يعكس الوتيرة القوية لتنفيذ المشروعات ومستويات السيولة الجيدة.
- الأسهم تستفيد من الآفاق الجيدة للاقتصاد وضم السوق للأسواق الناشئة من قبل فوتسي في ٢٠١٧.

واصل الاقتصاد تعافيه من التباطؤ الذي شهده في عام ٢٠١٥ على خلفية الإصلاحات المالية نتيجة لتراجع أسعار النفط. ويتوقع أن يبلغ نمو الأنشطة غير النفطية ٣,٥٪-٤٪ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وتتمثل العناصر الرئيسية الدافعة لهذا النمو في ارتفاع النفقات الرأسمالية بدعم من تحسن تنفيذ خطة التنمية الحكومية. كما أن التحول نحو التطبيق التدريجي للإصلاحات المالية قد يكون من شأنه تقليل تباطؤ النمو مع ضمان استمرار احراز تقدم في خفض العجز المالي.

ولعبت عوامل مختلفة مثل توافر احتياطات مالية وفيرة بما في ذلك الاحتياطات الأجنبية الضخمة والانخفاض النسبي لسعر التعادل النفطي في الموازنة دوراً في إتاحة الفرصة للكويت للتحرك تدريجياً في تطبيق الإصلاحات المالية مقارنة بدول الجوار. ونتيجة لذلك، تحرص السلطات على الحفاظ على التزامها بخطة الانفاق الرأسمالي ومواصلة استيعاب الجزء الأكبر نمو العمالة الكويتية. في غضون ذلك، تدفع الحكومة قدماً بالإصلاح الهيكلي اللازم في محاولة لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في خلق فرص عمل جديدة في الأجلين المتوسط والطويل.

هذا ولا تخلو الآفاق المستقبلية من المخاطر. ففي واقع الامر تعتمد توقعاتنا على

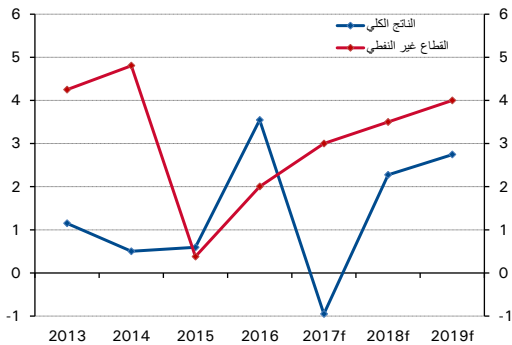
التوقعات الاقتصادية

	٢٠١٦	٢٠١٧*	٢٠١٨*	٢٠١٩*
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٣٣,٥	٣٧,٦	٣٩,٣	٤١,١
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	١١١	١٢٤	١٣٠	١٣٦
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣,٥	١,٠-	٢,٣	٢,٧
- القطاع النفطي	٢,٣	٤,٥-	١,١	١,٥
- القطاع غير النفطي	٢,٠	٣,٠	٣,٥	٤,٠
التضخم (معدل)	٣,٥	١,٦	٢,٢	٢,٨
فائض / عجز الميزانية**	١٧,٧-	١٢,٣-	١٢,٧-	١٢,٣-
كنسبة من الناتج المحلي				

المصدر: بنك الكويت المركزي ووزارة المالية والإدارة المركزية للإحصاء، وتقديرات بنك الكويت الوطني
*تقديرات وتوقعات / **بعد استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة

الرسم البياني ١: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

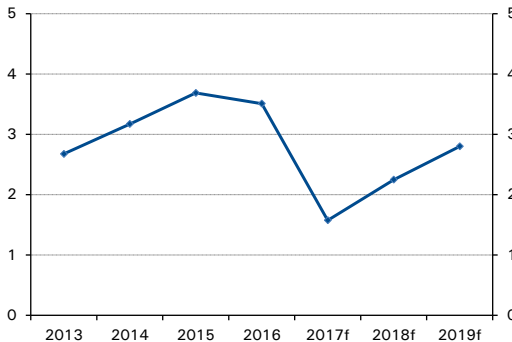
(%)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم في اسعار المستهلك

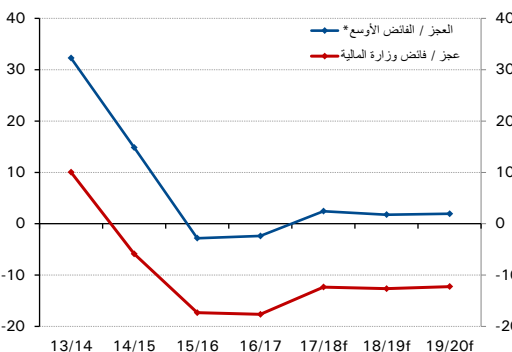
(النمو السنوي %)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، تقديرات بنك الكويت الوطني

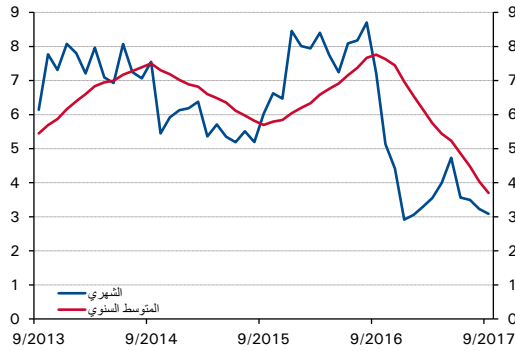
الرسم البياني ٣: الميزانية

(السنة المالية من أبريل إلى مارس)

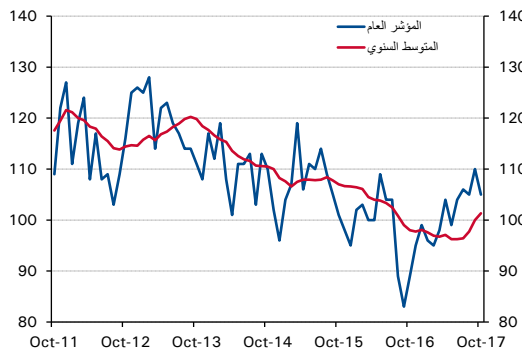


المصدر: وزارة المالية، الإدارة المركزية للإحصاء، تقديرات بنك الكويت الوطني
* قبل استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة وشاملة دخل الاستثمار

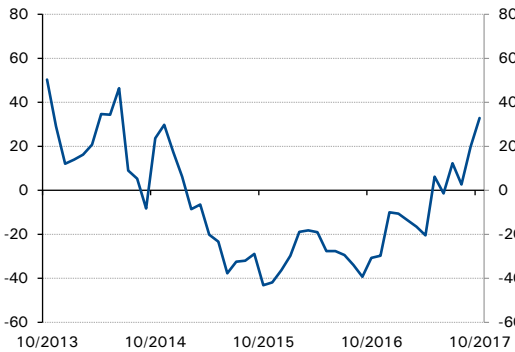
الرسم البياني ٤: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (النمو السنوي %)



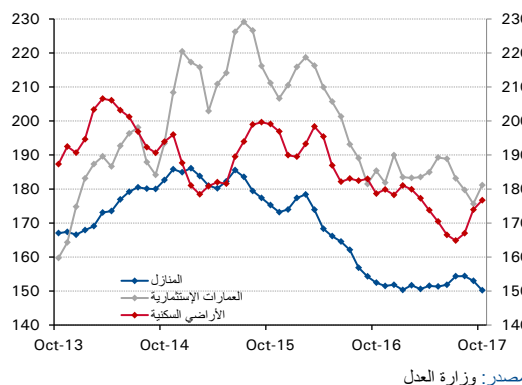
الرسم البياني ٥: مؤشر ثقة المستهلك (مؤشر)



الرسم البياني ٦: مبيعات سوق العقار (النمو السنوي %، متوسط ثلاثة شهور)



الرسم البياني ٧: أسعار العقار (مؤشر)



الالتزام المتواصل بتنفيذ المشروعات وقدرات السلطات المختلفة في دفع عجلة التقدم على الرغم من بعض العوامل التي قد تحول دون التسارع فيه. ورغم تنبينا لوجهة نظر تساند انخفاض مستوى تلك المخاطر في المدى المتوسط إلا أنها تبقى تحقيقها محتمل. وفي ذات الوقت، ورغم استبعاد إمكانية تراجع أسعار النفط إلى مستويات أدنى من المستويات الحالية، إلا أنها تظل من المخاطر الملحوظة. وفي حين بإمكان الكويت التعايش مع سعر للنفط عند ٢٠ دولار لبعض الوقت، إلا أن ذلك قد يفرض تعديل السياسة المالية وقد يؤدي إلى الأضرار بالمعنويات، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على النشاط غير النفطي.

نمو الأنشطة غير النفطية قد يشهد مزيداً من التحسن في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

بعد التباطؤ الذي شهدناه في عام ٢٠١٥، تحسنت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٢,٠٪ في عام ٢٠١٦. وكان النمو غير النفطي قد تراجع إلى ٠,٤٪ في عام ٢٠١٥، الأمر الذي شكل مفاجأة لمعظم المحللين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. ويعزى هذا التباطؤ بصفة أساسية لتقليص النفقات الحكومية في أعقاب تراجع أسعار النفط بمنتصف عام ٢٠١٤. وقد أدى تقليص النفقات، بمنأى عن الانفاق الرأسمالي والأجور الحكومية، إلى تخفيض الانفاق باستثناء دعم الطاقة في حدود ١٠٪ في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

وقد تراجع التصحيح المالي منذ ذلك الحين. وما زال هناك تراجعاً في الانفاق بحوالي ٢,٩٪ في السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧، إلا أنه من المتوقع أن تعود النفقات إلى تسجيل نمواً إيجابياً في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وما بعدها. ومن شأن هذا التحول نحو موقف مالي أكثر تحفيزاً أن يساهم في تعزيز النمو غير النفطي. الأمر الذي سيقوم بدوره، بالاشتراك مع استمرار قوة تنفيذ المشروعات وتعافي القطاع الاستهلاكي، في المساعدة على تحقيق نمو غير نفطي بنسبة تتراوح ما بين ٣,٥٪ - ٤٪ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

لا يزال نشاط المشروعات الحكومية قوياً

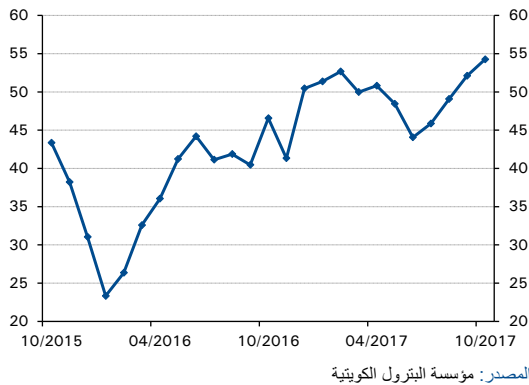
خلال السنوات القليلة الماضية، كان تحسن وتيرة الإنفاق الرأسمالي دافعا رئيسيا للاقتصاد غير النفطي. ونرى أن هذا الزخم قد استمر كما يفترض أن يستمر في توفير قوى دافعة للاقتصاد حتى عام ٢٠١٩ وربما يستمر ما بعد ذلك. ويقدر أن قيمة المشروعات التي تم اسنادها خلال السنوات الخمس الأخيرة قد تجاوزت ٢٨ مليار دينار حتى نهاية عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من التباطؤ الذي أصاب وتيرة ترسية المشروعات، إلا أن تأثيره على النمو قد يستمر على المدى المتوسط.

ولا تزال المشروعات قيد الاعداد تتسم بالزخم، حيث تواصل الحكومة التزامها الشديد ببرنامج الإنفاق الرأسمالي الطموح لخطة التنمية الوطنية. وتسعى الخطة، كجزء من رؤية الكويت ٢٠٣٥، إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وثقافي وتجاري وتشمل الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية والإسكان والطاقة والمياه وقطاع النفط. ومن المقرر أن يمثل نحو ثلث الإنفاق في إطار مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة التقدم المحرز على صعيد مشروعات الشراكة، إلا أنه من المتوقع له أن يتسارع في الفترة القادمة.

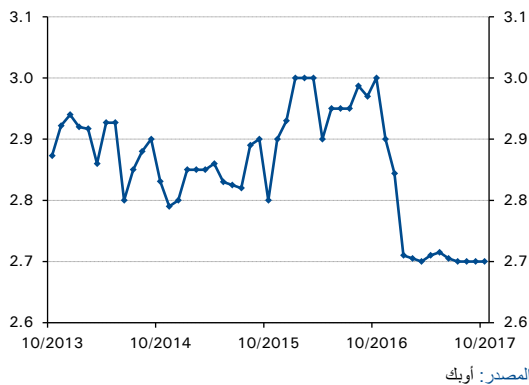
القطاع الاستهلاكي يتعافى من التباطؤ الذي عاصره

يبدو أن القطاع الاستهلاكي، الذي يعد مصدراً قوياً وموثوقاً للنمو، بدأ يتعافى مرة أخرى بعد فترة من التباطؤ. حيث مني هذا القطاع بالتراجع في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وحدث ذلك بالتزامن مع قيام الأسر باتخاذ توجهات أكثر حذراً، مع تراجع مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن شركة آراء للبحوث والاستشارات إلى مستوى منخفض بلغ ٨٣ نقطة في سبتمبر ٢٠١٦. وقد تحسن المؤشر بشكل ملحوظ في مدة عام، ووصولاً إلى ١١٠ في سبتمبر ٢٠١٧.

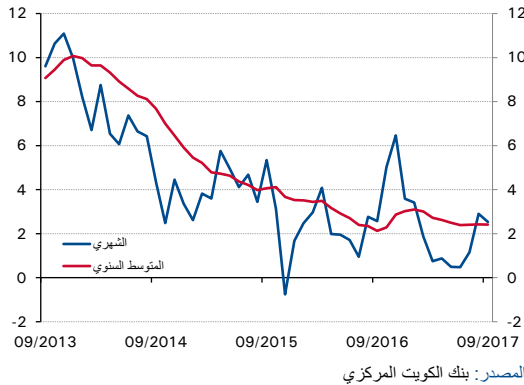
الرسم البياني ٨: سعر النفط
(دولار للبرميل، الخام الكويتي)



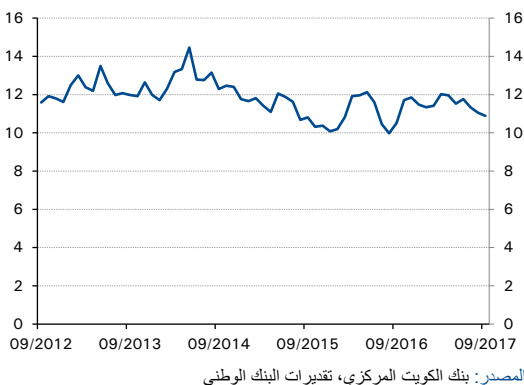
الرسم البياني ٩: إنتاج النفط الخام
(مليون برميل في اليوم)



الرسم البياني ١٠: نمو عرض النقد
(النمو السنوي % عرض النقد بمفهومه الواسع "ن٢")



الرسم البياني ١١: إحتياطيات الأجنبي لدى البنك المركزي
(أشهر من إيرادات)



ويستمر القطاع في تلقي دعماً جيداً من قبل النمو المطرد للعمالة والرواتب، لا سيما على صعيد القطاع الحكومي وبين الأسر الكويتية. ولا يزال نمو العملة الوطنية قوياً، حيث ارتفع عدد العاملين في القطاع العام بحوالي ٢٪ على أساس سنوي حتى يونيو ٢٠١٧. في حين تباطأ نمو العملة الوافدة إلى ٣,٦٪.

السوق العقاري يبدو وكأنه يأخذ منعطفاً جديداً

ظهرت على سوق العقار إشارات دالة على التحسن بعد أكثر من عامين من الأداء الضعيف. حيث ارتفعت المبيعات على صعيد كافة القطاعات خلال الثلاثة أشهر الممتدة حتى أكتوبر ٢٠١٧ بنسبة ٣٣٪ على أساس سنوي. كما يبدو أن أسعار العقارات قد استقرت بعد خضوعها لتصحيح منهجي بنسبة ١٥-٢٠٪ بعد عام ٢٠١٤. حيث تشير مؤشرات البنك الوطني لأسعار العقار إلى تراجع بواقع ١-٦٪ مقارنة بالعام السابق مقابل تراجع بنسبة ٦-١٣٪ على أساس سنوي بنهاية ٢٠١٦.

تراجع التضخم بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٧ بسبب تدني إيجارات المساكن

تكشف الإحصاءات المراجعة حديثاً عن تراجع كبير في التضخم خلال ٢٠١٧. حيث تراجع التضخم في أكتوبر إلى ١,٤٪ على أساس سنوي، منخفضاً من ٢,٦٪ على أساس سنوي بنهاية عام ٢٠١٦. وتعتبر الإيجارات هي المصدر الرئيسي الكامن خلف التراجع، حيث تمر الآن بمرحلة انكماش مع انخفاض الأسعار بنسبة ٠,٣٪ على أساس سنوي. وتفسر الآثار القاعدية أيضاً الانخفاض في التضخم، مع تلاشي تأثير ارتفاع أسعار الوقود الذي تم تطبيقه في سبتمبر ٢٠١٦.

من المتوقع أن يتسارع معدل التضخم في ٢٠١٨. قد يؤدي ضعف الدولار الأمريكي، الأمر الذي يعني ضعف الدينار، إلى فرض بعض الضغوط التضخمية على الأسعار في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أيضاً أن يظهر تأثير ارتفاع أسعار الكهرباء والماء والذي يطبق في عام ٢٠١٧ وأوائل عام ٢٠١٨ على أسعار المستهلكين تدريجياً. وإننا نتوقع أن يتم إدخال ضريبة القيمة المضافة في وقت ما في عام ٢٠١٩، بما يؤثر على الأسعار بشكل معتدل. وقد يرتفع التضخم السنوي من ١,٦٪ في ٢٠١٧ إلى ٢,٢٪ في ٢٠١٨ و ٢,٨٪ في ٢٠١٩.

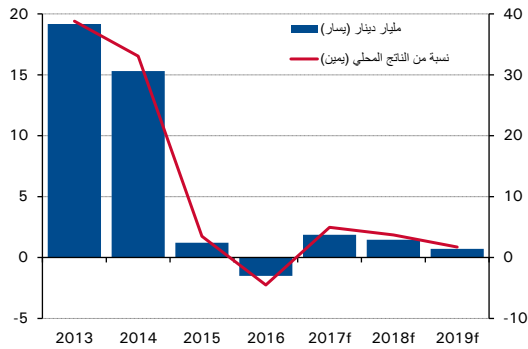
استمرار العجز المالي، إلا أنه سيظل تحت السيطرة

من المتوقع أن تواصل وزارة المالية تسجيل عجزاً مالياً في المدى المتوسط، على الرغم من تحسن أسعار النفط وعلى الرغم من بعض عمليات ضبط أوضاع المالية العامة. ونتوقع أن يبلغ متوسط سعر مزيج برنت حوالي ٥٥ دولار للبرميل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، دون تغير يذكر عن مستويات عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يسجل الميزان المالي عجزاً يتراوح ما بين ١٢ - ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو مستوى يتماشى إلى حد كبير مع توقعاتنا لسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

وقد تحسنت أوضاع المالية العامة على مدى العامين الأوليين بعد انخفاض أسعار النفط، وإن كنا نتوقع تباطؤ وتيرة النمو في العامين المقبلين. وتمثلت أغلبية أوجه التقدم في هيئة تخفيض الإنفاق. حيث انخفضت النفقات بنسبة ١٥٪ و ٣٪ في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٦. وتمثل تقليص النفقات من شد الحزام بصفة عامة في بنود خارجة عن نطاق الأجور والإنفاق الرأسمالي. كما شملت أيضاً تخفيض الدعم مع ارتفاع أسعار الوقود ومعدلات الفائدة.

فيما يتوقع معاودة الإنفاق إلى تسجيل نمو إيجابي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والسنوات التالية، مع تحول تركيز الحكومة إلى جانب الإيرادات. وتشمل الإصلاحات المالية إدخال ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة، وإن

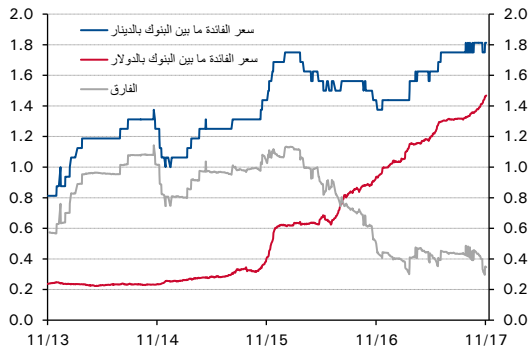
الرسم البياني ١٢: ميزان الحساب الجاري



المصدر: بنك الكويت المركزي، تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١٣: أسعار فائدة الإنترنت

(% لفترة ثلاثة أشهر)



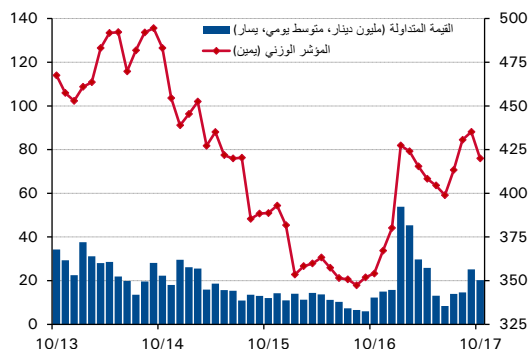
المصدر: بنك الكويت المركزي، تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٤: أسعار الصرف



المصدر: جي بي مورغان، تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٥: مؤشرات سوق الأوراق المالية



المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية، تومسون رويترز داتاستريم

كانت تلك الإصلاحات تنتظر موافقة مجلس الأمة عليها. وهناك احتمال كبير ان يتم تقديم ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٩، مع عدم فرض ضريبة أرباح الشركات قبل عام ٢٠٢٠. وقد تعزز تلك الإصلاحات الإيرادات غير النفطية بحوالي ٣-٢٪ من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠.

الكويت تحافظ على صندوق سيادي ضخم

وقد مكنت السياسة المالية الحسنة نسبيًا التي اتبعتها الكويت على مدى السنوات من جمع أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في المنطقة. حيث تقدر قيمة الصندوق السيادي الكويت بنحو ٥٦٠ مليار دولار أمريكي أو ما يعادل ٤٥٠٪ من الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠١٧، مع الاحتفاظ بمعظم الأصول في الخارج. وتنقسم الأصول بين صندوق الأجيال القادمة وصندوق الاحتياطي العام. ويعد هذا الأخير، المحفوظ به في هيئة أصول سائلة على الأغلب، متاحاً بصفة عامة لتمويل العجز. وواصلت الكويت إيداع احتياطات في صندوق الأجيال القادمة بغض النظر عن تراجع أسعار النفط، على حساب صندوق الاحتياطي العام والاستدانة.

تطرق الحكومة للسندات المحلية والدولية في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦

على الرغم من ضخامة الصندوق السيادي، إلا أن الحكومة قد اعتمدت على الاستدانة لتمويل عجزها المالي مع أصدرها سندات محلية بقيمة ٣,٦ مليار دينار و ٢,٤ مليار دينار (٨ مليارات دولار) على الصعيد الدولي منذ أبريل ٢٠١٦. وارتفع إجمالي الدين إلى ٧,١ مليار دينار أو ما نسبته ٢٠٪ من الناتج المحلي حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٧. وقد مولت الديون حوالي ثلثي العجز منذ أبريل ٢٠١٦.

وقد تم تعليق إصدار الديون منذ سبتمبر ٢٠١٧ بعد انتهاء أجل القانون الذي يسمح بإصدار السندات. وينظر مجلس الأمة في إقرار تشريع جديد للإصدار والذي قد يرفع سقف الاقتراض السيادي إلى ٢٠ مليار دينار ويسمح بإصدار سندات لأجل ٣٠ عاماً. اقتصر سابقاً الإصدارات على آجال تصل حتى ١٠ سنوات.

الحساب الجاري يسجل أول عجز له منذ تحرير الكويت

في أعقاب تسجيل الحساب الجاري أول عجز له منذ عقدين من الزمن في عام ٢٠١٦، من المتوقع أن يعاود تسجيل فائض في عام ٢٠١٧. وقد تم تسجيل فائضاً قدره ٠,٦ مليار دينار في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، مقابل ٠,٤ مليار دينار في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ونتوقع أن يصل الفائض في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ١,٩ مليار دينار أو ما نسبته ٥٪ من الناتج المحلي بعد أن سجل عجزاً بنسبة ٤,٥٪ في عام ٢٠١٦. وجاء هذا التحسن على خلفية ارتفاع أسعار النفط، والذي يتوقع تسجيله ارتفاعاً بأكثر من ٣٠٪ بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

إلا أنه بعد التحسن الذي شهده الحساب الجاري في عام ٢٠١٧، إلا أنه يتوقع له التراجع في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ونظراً لتوقع استقرار أسعار النفط واستمرار نمو الواردات وتحولات العاملين بالتوازن مع نمو الاقتصاد، يتوقع أن ينكمش فائض الحساب الجاري إلى أدنى من ١٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠١٩.

تراجع الدينار في عام ٢٠١٧ على خلفية ضعف الدولار

بعد ثلاثة أعوام من النمو، تراجع الدينار خلال معظم عام ٢٠١٧. حيث أدى ضعف الدولار إلى دفع الدينار للتراجع بواقع ٣,٧٪ وفقاً للسعر المرجح للتبادل التجاري منذ بداية العام حتى أكتوبر ٢٠١٧. ارتفعت العملة الكويتية بواقع ٣٪ في كل عام من الأعوام الثلاثة ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٦. علماً بأن الدينار، المربوط بسلة من العملات الرئيسية يمثل بها الدولار الوزن الأكبر، ارتفع بنسبة ١,١٪ منذ بداية العام الحالي.

عاماً جيداً للأسهم ومزيداً من الدعم على خلفية ترقية مؤشر فوتسي

بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته الأسهم في أواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، تلقت دعماً قوياً على خلفية ترقية السوق الكويتية إلى مصاف الأسواق الناشئة من قبل مؤشر فوتسي راسيل. وتضمنت أحدث التطورات أيضاً رغبة عمانتل في الاستحواذ على حصة مؤثرة في أكبر شركات الاتصالات في الكويت "زين". حيث ارتفع المؤشر الوزني لبورصة الكويت بنسبة ٩,١٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٧. كما بلغ نمو المؤشر منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر ١٠,٥٪. ومن جهة أخرى، ارتفعت أنشطة التداول في العام ٢٠١٧، على الرغم من تراجع متوسط قيمة التداول مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في يناير.

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiyah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O. Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353